



أثر التضخم علي الطاقة الضريبية في مصر

الباحث

محمد عبد الحميد عبد الرحمن محمد

باحث دكتوراه

مأمور ضرائب - مأمورية ضرائب السادات

taxagent12012@yahoo.com

مقدمه:

يعد التضخم أحد محددات العبء الضريبي الفعلي، ففي ظل ارتفاع الأسعار، تتأثر مستويات المعيشة، وترتفع معدلات الفقر، وينخفض نصيب الفرد من الدخل القومي، وترتفع التكاليف الاستثمارية للمشروعات، وخاصة المشروعات الجديدة .

حيث تزيد مصروفاتها العمومية والادارية، بالإضافة إلى ارتفاع حجم مصروفات التشغيل، ويترتب على ذلك تراجع حجم المقدره التكليفية للدخل القومي، وبالتالي تراجع حجم الإيرادات الضريبية المحصلة فعلياً مقارنةً بالنتائج المحلي الإجمالي .

وقد شهدت مصر في الفترة الأخيرة ارتفاع غير مسبوق في معدلات التضخم كان له أثر سلبي كبير على جميع الأوضاع الاقتصادية، وخاصة مستوى الدخل والمعيشة، وهو ما أثر على المقدره التكليفية للدخل القومي، وبالتالي أدى إلى تراجع حجم الإيرادات الضريبية المحصلة فعلياً مقارنةً بالنتائج المحلي الإجمالي .

وتُظهر البيانات الرسمية في مصر أن نسبة الإيرادات الضريبية المحصلة فعلياً إلى الناتج المحلي الإجمالي، منذ العام المالي ٢٠٠٩م/٢٠١٠م، وحتى العام المالي ٢٠٢٢م/٢٠٢٣م، لم تتجاوز في أفضل حالاتها نسبة ١٤ % .

ويباشر التضخم تأثيره على هذا النحو من خلال علاقته بإنخفاض القوة الشرائية للجنيه المصري، وتزايد حجم العجز في الميزان التجاري، وارتفاع معدلات الفقر، وتزايد حجم التهرب الضريبي، والاقتصاد غير الرسمي .

الكلمات الأساسية: أثر التضخم على الطاقة الضريبية - أثر التضخم على المقدره التكليفية للدخل القومي .

Abstract:

Inflation is one of the determinants of the actual tax burden. As prices rise, living standards are affected, poverty rates rise, per capita national income decreases, and investment costs for projects rise, especially new projects. As its general and administrative expenses increase, in addition to the increase in the volume of operating expenses, this results in a decline in the size of the estimated cost of national income, and thus a decline in the volume of tax revenues actually collected compared to the gross domestic product. In the recent period, Egypt has witnessed an unprecedented rise in inflation rates, which had a significant negative impact on all economic conditions, especially the level of income and living, which affected the cost of national income, and thus led to a decline in the volume of tax revenues actually collected compared to the gross domestic product. Official data in Egypt show that the ratio of actually collected tax revenues to the gross domestic product, from the fiscal year 2009/2010, until the fiscal year 2022/2023, did not exceed 14% at its best. Inflation has its effect in this way through its relationship with the decline in the purchasing power of the Egyptian pound, the increasing size of the trade deficit, high poverty rates, the increasing size of tax evasion, and the informal economy.

Keywords:

The impact of inflation on tax capacity

The impact of inflation on the cost capacity of national income.

أثر التضخم علي الطاقة الضريبية في مصر

مقدمة:

تشير الطاقة الضريبية إلى القدرة القصوى لبلد ما على تحمل عبء الضرائب دون مشقة كبيرة. وبالتالي يعد مفهوم الطاقة الضريبية وثيق الصلة بالعدالة الضريبية وبمشكلات الإنفاق العام .

ذلك لأن الاعتماد على الضرائب في تمويل الإنفاق بالموازنة العامة للدولة، إنما يتوقف على حجم الطاقة الضريبية (١).

لذلك تُعرف الطاقة الضريبية TAXABLE CAPACITY بأنها: العبء الضريبي الأمثل الذي يوفق بين حاجة الحكومة للإيرادات الضريبية لتغطية نفقاتها، ومقدرتها على جباية وتحصيل تلك الإيرادات من جهة، ومقدرة المواطن على دفع الضرائب وقدرته على تحمل عبئها ووظائفها من جهة أخرى (٢).

وبعد التضخم أحد محددات العبء الضريبي الفعلي، حيث تكون له آثار هامة على المقدرة التكلفة للدخل القومي، ومن المتفق عليه أن التضخم يحدث آثاراً متعارضة على المقدرة التكلفة لهذا الدخل: فهو من ناحية يؤدي إلى حالة من الراج ترتفع معها حركة التداول والتصرفات، وتزيد دخول فئات عديدة بالمجتمع، مما يدفع من إمكانية زيادة الحصيلة الضريبية، وهو أمر من المفترض أن يزيد من حجم الطاقة الضريبية .

ومن ناحية أخرى فإن التضخم وما يترتب عليه من انخفاض في القوة الشرائية للنقود، يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقية للممولين، ويحدث إفقاراً حقيقياً لهم وللمجتمع ككل . وهو ما يؤدي في النهاية إلى انخفاض المقدرة التكلفة للدخل القومي، وتتأثر بالتبعية الطاقة الضريبية الفعلية (٣).

(١) محمد محمد علي هاشم، الطاقة الضريبية ومشاكل قياسها محاسبياً، رسالة دكتوراه في الفلسفة في المحاسبة، كلية التجارة جامعة أسيوط، بنابر ١٩٨٢م، ص د .

(٢) نفس المرجع .

(٣) د/ أحمد صالح الصعيدي، الآثار الضريبية للتضخم، جامعة المنوفية، كلية الحقوق، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد رقم ٣٥ يونيو ٢٠١٢م، الجزء الثاني، ص ٢٩٣ .

• أهمية البحث:

تعتبر الطاقة الضريبية لأي بلد عن المقدرة التكلفة للمجتمع على تحمل الأعباء الضريبية، والتي يكون الغرض منها معرفة الحد الضريبي الذي يمكن أن تخضع له هذه المقدرة لزيادة الإيرادات العامة. ويجب أن يتم ذلك دون خلق ظروف معاكسة في الاقتصاد قد تؤدي إلى هزيمة هدف الضرائب ذاته.

يعد مؤشر قياس معدل الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي (Tax – to GDP Ratio) من أكثر المتغيرات شيوعاً لقياس العبء الضريبي حيث يقيس حجم الطاقة الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي .

تُظهر البيانات الرسمية في مصر أن نسبة الإيرادات الضريبية المحصلة فعلياً إلى الناتج المحلي الإجمالي، بدايةً من العام المالي ٢٠٠٩م/٢٠١٠م وحتى العام المالي ٢٠٢٢م/٢٠٢٣م، لم تتجاوز في أفضل حالاتها نسبة ١٤ % .

تشهد مصر موجات شديدة من التضخم وارتفاع الأسعار منذ عدة سنوات ولاشك أن التضخم يعد أحد محددات العبء الضريبي الفعلي، وله آثار هامة على المقدرة التكلفة للدخل القومي، حيث يترتب عليه انخفاض في القوة الشرائية للنقود، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقية للممولين، ويحدث إفقاراً حقيقياً لهم وللمجتمع ككل . والنتيجة النهائية هي انخفاض المقدرة التكلفة للدخل القومي، وتتأثر بالتعبئة الطاقة الضريبية الفعلية .

• طبيعة مشكلة البحث:

يهتم موضوع البحث باستعراض أثر التضخم على الطاقة الضريبية في مصر، وفي هذا الصدد ثار لدى الباحث تساؤل حول أثر التضخم على حجم الطاقة الضريبية في مصر وعلاقته بتراجع نسبة الإيرادات الضريبية المحصلة فعلياً في مصر مقارنةً بالناتج المحلي الإجمالي ؟

وفي ضوء الإجابة عن هذه التساؤلات فقد قام الباحث بصياغة عدة فروض، هي:

أولاً: أن التضخم له تأثير سلبي على المقدرة التكلفة للدخل القومي، وذلك من خلال انخفاض القوة الشرائية لدخول الأفراد وما يترتب على ذلك من ارتفاع في معدلات الفقر، وأيضاً من خلال ارتفاع التكاليف التي تتحملها المشروعات، وهو ما انعكس في النهاية على حجم الإيرادات الضريبية المحصلة وتراجعها مقارنةً بالناتج المحلي الإجمالي .

ثانياً: أن التضخم يترتب عليه ارتفاع في معدلات التهرب الضريبي، وتزايد أنشطة الاقتصاد السري، وهو ما يؤدي إلى فقدان الخزنة العامة لمبالغ كبيرة كان يمكن أن تدخل في الحصيلة الضريبية .

• منهج البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي، والتحليلي في تحديد أثر التضخم على الطاقة الضريبية في مصر، وذلك من خلال الاعتماد على تحليل البيانات والمعلومات من مصادرها الرسمية والتي لها ارتباط بموضوع الدراسة، وكذلك تم الاعتماد على العديد من الكتب والدوريات المحلية، والأجنبية وتقارير المؤسسات الحكومية الرسمية المصرية الاقتصادية، والمالية والمنظمات الدولية الاقتصادية، بالإضافة إلى الأبحاث المختلفة المنشورة بمجلات ومواقع اقتصادية متخصصة على شبكة المعلومات الدولية " الإنترنت " .

خطة البحث: سوف نقسم الدراسة إلى مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: أثر التضخم على الطاقة الضريبية للدخل القومي في مصر .

المطلب الثاني: نتناول العلاقة بين التضخم والتهرب الضريبي وأثرها على حجم الطاقة الضريبية في مصر .

المطلب الأول

أثر التضخم على الطاقة الضريبية للدخل القومي

في مصر

تمثل الطاقة الضريبية للدخل القومي المقدرة الضريبية لهذا الدخل، أي قدرته على المساهمة الضريبية وقدرة المجتمع على تحمل الأعباء الضريبية المباشرة، وغير المباشرة دون أن يتأثر الناتج القومي أو مستوى معيشة الأفراد^(١). ويفرق الفقه الضريبي بينها وبين الطاقة الضريبية الفردية والتي تعبر عن مدى قدرة أفراد المجتمع على المساهمة ضريبياً في النفقات العامة^(٢).

وقد جرى قضاء المحكمة الدستورية العليا في مصر على أن فرض الضرائب يرتبط بالمقدرة التكاليفية للمكلفين بأدائها حيث أكدت على أن: " الضريبة فريضة مالية تقتضيها الدولة جبراً من المكلفين بأدائها، إسهاماً من جهتهم في أعبائها وتكاليفها العامة . وهم يدفعونها لها بصفة نهائية، ودون أن يعود عليهم نفع خاص من وراء التحمل بها، فلا تقابلها خدمة محددة بذاتها من أجلهم، وعاد عليهم مردودها، ومن ثم كان فرضها مرتبطاً بمقدرتهم التكاليفية " ^(٣).

(١) د/ أحمد صالح الصعيدي، الآثار الضريبية للتضخم ...، مرجع سابق، ص ٢٨٩ .

(٢) محمد محمد علي هاشم، مرجع سابق، ص أ، ب .

(٣) حكم المحكمة الدستورية العليا، قضية رقم (٤٣) لسنة ١٧ قضائية بالجلسة العلنية المنعقدة يوم ٢ يناير سنة ١٩٩٩ م الموافق ١٤ رمضان سنة ١٤١٩ هـ .

وبناءً على ذلك يمكن تعريف المقدرة التكليفية للدخل القومي بأنها: مدي قدرة هذا الدخل على تحمل الأعباء الضريبية، وأيضاً تعرف المقدرة التكليفية للأفراد بأنها: مدي قدرة دخل الفرد على تحمل الأعباء الضريبية .

يوجد مؤشران رئيسيان لقياس الطاقة الضريبية للدخل القومي، الأول وهو يقوم على قياس معدل الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي (Tax – to GDP Ratio) الذي يعد من أكثر المتغيرات شيوعاً لقياس العبء الضريبي حيث يقيس حجم الوعاء الضريبي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والثاني: وهو يقوم على قياس متوسط معدل الضريبة (Average tax rate) الذي يقيس نسبة إيرادات ضرائب الشركات، كنسبة من الأرباح الكلية للشركات، ويتم احتسابها من بيانات ميزانية الشركات^(١).

لا توجد نسبة محددة يمكن أن نحكم من خلالها على أن الإيرادات الضريبية تم تحصيلها بالشكل الكافي، ولكن المؤشرات تقول إن الطاقة الضريبية في الدول النامية تكون أقل منها في الدول المتقدمة، وأن ذلك يعود للعديد من الأسباب، منها على سبيل المثال: انخفاض معدلات الضريبة على العديد من الأنشطة والدخول، وكذلك توسع الأنظمة الضريبية في منح الإعفاءات، والحوافز الضريبية المقررة بموجب قوانين، وأيضاً فإن كبر حجم التهرب الضريبي، والاقتصاد غير الرسمي لهما دور كبير في تراجع حجم الحصيلة الضريبية . وأخيراً فإن عدم كفاءة الإدارة الضريبية في التحصيل، له أثر كبير في تراجع حجم الحصيلة الضريبية^(٢).

يرى رمزي زكي أن الدول النامية، والمتخلفة يمكن أن ترفع من حصيلة ضرائبها من ١٥ % من دخلها القومي إلى ٣٠ أو ٤٠ %، وأنه ليس هناك محل للاقتراض الذي يقال في هذا الصدد، وهو أن سياسة زيادة الضرائب بهذه البلاد، يمكن أن تؤدي إلى تدهور مستويات المعيشة لغالبية السكان، وأن زيادة الضغط الضريبي بها يتعارض مع أوضاعها الاجتماعية القاسية، وذلك لأن المناداة بضرورة زيادة التحصيل الضريبي، إنما يقصد بها أساساً أن يتم استخدام الضرائب في تعبئة جانب من الفوائض الاقتصادية الموجودة في الاقتصاد القومي، والتي تفلت من الأوعية الضريبية . وأنه لا يقصد من ذلك فرض المزيد من الضرائب التي يقع عبئها على عاتق المستهلكين، وأصحاب الدخل المنخفضة والمحدودة^(٣).

(١) د/ الوليد طلحة، العبء الضريبي، إصدارات صندوق النقد العربي، موجز سياسات : العدد التاسع، ديسمبر ٢٠١٩م، ص ١ .

(٢) د/ رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر " أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء "، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م، ص ٢٢٢ .

(٣) د / رمزي زكي، المرجع السابق، ص ٢٢١ .

تظهر البيانات الرسمية في مصر أن نسبة الإيرادات الضريبية المحصلة فعلياً إلى الناتج المحلي الإجمالي، لا تتجاوز نسبة ١٤ %، وهي نسبة منخفضة مقارنةً بحجم الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت في العام المالي ٢٠٢١م/٢٠٢٢م نحو ١٢,٦ % وفي العام المالي ٢٠٢٢م/٢٠٢٣م بلغت ١٣ %^(١).

والسؤال يثور حول علاقة التضخم بإنخفاض حجم الإيرادات الضريبية المحصلة في مصر مقارنةً بالناتج المحلي الإجمالي ؟ حيث كان لخبراء صندوق النقد الدولي رأي في هذه المسألة، وذلك عندما توصلوا إلى حقيقة أن ارتفاع معدلات التضخم يرتبط بإنخفاض الإيرادات الضريبية.

حيث أن التضخم يترتب عليه ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وانخفاض في القوة الشرائية للنقود، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف الإنتاجية للمشروعات، وارتفاع معدلات الفقر الذي من المؤكد أنه سيعيب قطاعاً كبيراً من المجتمع الضريبي، وبالتالي فالتضخم سيؤثر على المقدرة التكلفة للدخل القومي، وهو ما ينعكس في النهاية على حجم الإيرادات الضريبية المحصلة فعلياً^(٢).

كما أن التضخم يعد أحد محددات العبء الضريبي الفعلي، فإنه كذلك تكون له آثار هامة على المقدرة التكلفة للدخل القومي، حيث إنه من المتفق عليه أن التضخم يحدث آثاراً متعارضة على المقدرة التكلفة لهذا الدخل.

فهو من ناحية يؤدي إلى حالة من الرواج ترتفع معها حركة التداول والتصرفات، وتزيد دخول فئات عديدة بالمجتمع، مما يدفع من إمكانية زيادة الحصيلة الضريبية، وهو أمر من المفترض أن يزيد من حجم الطاقة الضريبية .

ومن ناحية أخرى فإن التضخم وما يترتب عليه من انخفاض في القوة الشرائية للنقود، يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقية للممولين، ويحدث إفقاراً حقيقياً لهم وللمجتمع ككل . وهو ما يؤدي في النهاية إلى إنخفاض المقدرة التكلفة للدخل القومي، وتتأثر بالتبعية الطاقة الضريبية الفعلية^(٣).

كذلك فإنه في ظل التضخم وارتفاع الأسعار، تتأثر مستويات المعيشة وترتفع معدلات الفقر، وينخفض نصيب الفرد من الدخل القومي، وهو سبب

(١) مصدر نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي تقارير وزارة المالية .

(٢) تعبئة الإيرادات في البلدان النامية، وثيقة خاصة بصندوق النقد الدولي أعدتها إدارة شئون المالية العامة، ٢٦ يناير ٢٠١١م، ص ٧٦ .

(٣) د/ أحمد صالح الصعيدي، الآثار الضريبية للتضخم ...، مرجع سابق، ص ٢٩٣ .

هام لضعف الطاقة الضريبية ؛ لأنه كلما زادت دخول الأفراد عن حد الكفاف (وهو الحد الذي يقل معه ميل الأفراد إلى العمل والادخار) ارتفع حجم الطاقة الضريبية في المجتمع (١).

ويؤدي التضخم أيضاً إلى رفع التكاليف الاستثمارية للمشروعات، وبصفة خاصة المشروعات الجديدة، حيث تزيد نفقة الإنتاج الجاري لها عندما تبدأ في العمل . وكذلك تزيد أجور العمال وأسعار المواد الخام والسلع الوسيطة، وهو ما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، للخروج من دائرة الضغوط التضخمية، وهو ما تنعكس آثاره في النهاية بشكل سلبي على حجم الطاقة الضريبية (٢).

وبالنسبة للوضع في مصر، فمعدلات التضخم في تزايد مستمر إذ تؤكد البيانات الرسمية علنارتفاع معدلات التضخم خلال العقد الماضي وأيضاً في العقد الحالي وبالتحديد في الفترة من ٢٠١٠م/٢٠١١م وحتى الآن، ولا شك في أن ذلك كان له أثر سلبي كبير على جميع الأوضاع الاقتصادية، وخاصة مستوى الدخل والمعيشة، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الفترة شهدت العديد من القرارات الاقتصادية التي تم أخذها بناءً على هذا الأثر .

ونوضح معدلات التضخم وفقاً لمؤشر الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين (حضر) في جدول رقم (١) على النحو التالي ٣:

(١) المرجع السابق، ص ٢٩٦ .

(٢) نفس المرجع، ص ٢٩٣، ص ٢٩٤ .

٣- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (حضر) - سبتمبر ٢٠٢٣م - إصدار أكتوبر ٢٠٢٣م - ص ٧٨ .

جدول رقم (١)

معدلات التضخم السنوية في مصر للفترة من ٢٠٠٩ م / ٢٠١٠ م

حتى ٢٠٢٢ م / ٢٠٢٣ م

السنة	معدلات التضخم السنوية
٢٠١٠/٢٠٠٩	١١,٧ %
٢٠١١/٢٠١٠	١١ %
٢٠١٢/٢٠١١	٨,٦ %
٢٠١٣/٢٠١٢	٦,٩ %
٢٠١٤/٢٠١٣	١٠,١ %
٢٠١٥/٢٠١٤	١١ %
٢٠١٦/٢٠١٥	١٠,٢ %
٢٠١٧/٢٠١٦	٢٣,٥ %
٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠,٩ %
٢٠١٩/٢٠١٨	١٣,٩ %
٢٠٢٠/٢٠١٩	٥,٧ %
٢٠٢١/٢٠٢٠	٤,٥ %
٢٠٢٢/٢٠٢١	٨,٥ %
٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٤,٥ %

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

بعض المؤشرات الاقتصادية التي تفقد إلى أسباب انخفاض الإيرادات الضريبية في مصر:

من خلال مؤشرات القوة الشرائية للجنيه المصري، وعجز الميزان التجاري، ومعدلات الفقر ونصيب الفرد من الدخل القومي وسعر الفائدة يمكن أن نستنتج أسباب انخفاض الإيرادات الضريبية المحصلة إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر . ونتناول ذلك في النقاط التالية:

(١) انخفاض قيمة الجنيه المصري وأثره على المقدرة التكلفة للدخل القومي في ظل التضخم:

يؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة (النقود)، مما يؤدي إلى ضعف الثقة الخاصة بالعملة الوطنية^(١). وقد مر الجنيه المصري بفترة اختبار قوية، وتؤكد تقارير البنك

(١) إيمان محمد عبداللطيف، العلاقة بين معدلات التضخم ومعدلات النمو الاقتصادي بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة (١٩٦١م - ١٩٨٠م)، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثالث، الرقم المسلسل للعدد ٨٤، يوليو ٢٠٢٠م، ص ١٠٨ .

المركزي المصري أنه قد انخفضت قيمته بشكل كبير خلال الفترة الأخيرة . ويمكن أن نستعرض ذلك بالجدول رقم (٢) على النحو التالي:

جدول رقم (٢)

مقارنة بين متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي بالجنيه المصري ومعدل انخفاض وارتفاع قيمة الجنيه المصري عن الفترة من ٢٠٠٩م/٢٠١٠م إلى ٢٠٢٠م/٢٠٢١م

السنة	متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي بالجنيه المصري	معدل انخفاض / ارتفاع الجنيه المصري
٢٠١٠/٢٠٠٩	٥,٦٩٥٢	انخفاض ١,٧ %
٢٠١١/٢٠١٠	٥,٩٦٩٠	انخفاض ٢ %
٢٠١٢/٢٠١١	٦,٠٥٩٠	انخفاض ١,٥ %
٢٠١٣/٢٠١٢	٧,٠٠٩٤	انخفاض ١٣,٦ %
٢٠١٤/٢٠١٣	٧,١٤٠١	انخفاض ١,٨ %
٢٠١٥/٢٠١٤	٧,٥٣٠١	انخفاض ٥,٢ %
٢٠١٦/٢٠١٥	٨,٧٨٠٠	انخفاض ١٤,٢ %
٢٠١٧/٢٠١٦	١٨,٠٩١١	انخفاض ٥١,٥ %
٢٠١٨/٢٠١٧	١٧,٨٨٧٧	ارتفاع ١,١ %
٢٠١٩/٢٠١٨	١٦,٧٠٥٧	ارتفاع ٧,١ %
٢٠٢٠/٢٠١٩	١٦,١٣٨٤	ارتفاع ٣,٥ %
٢٠٢١/٢٠٢٠	١٥,٦٨١٨	ارتفاع ٢,٥ %
٢٠٢٢/٢٠٢١	١٦,٦١٧٤	إنخفاض ٥,٩ %
٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٦,٢٥٢٥	إنخفاض ٥٧,٩٨ %

المصدر: البنك المركزي المصري - التقارير السنوية

من البيانات السابقة يتضح أن ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي، أدى الي انخفاض قيمة الجنيه المصري بشكل كبير، خاصة في سنة ٢٠١٦م/٢٠١٧م والتي شهدت اتخاذ الحكومة المصرية لقرار تحرير سعر صرف الجنيه المصري عن طريق التعويم، وذلك كأحد أهم إجراءات برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي طبقته مصر تحت إشراف صندوق النقد الدولي .

وأيضاً في سنة ٢٠٢٢م/٢٠٢٣م والتي شهد فيها الجنيه المصري إنخفاضاً كبيراً وغير مسبوق في قيمته أمام الدولار الأمريكي بلغت نسبته ٥٧,٩ % .

ومن المعلوم أن خفض قيمة العملة المحلية، يرفع من أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة. ويؤدي إلى استخدام الجزء الأكبر من الدخل الفردي في استهلاك السلع الضرورية، وهو ما يؤدي إلى انخفاض المقدرة التكاليفية الفردية، وعلى مستوى المشروعات فيمتد تأثيره على العملية الإنتاجية حيث يرفع من أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة مثل المواد الخام، وقطع

الغيار مقومة بالعملة المحلية . بالإضافة إلى أن أسعار الآلات والمعدات والتجهيزات الإنتاجية المستوردة ترتفع هي الأخرى.

وبالتالي فإن تكلفة الاستثمار المحلي ترتفع ، وكل ذلك يؤدي إلى رفع معدلات التضخم السائدة وتكون النتيجة هي انخفاض الإيرادات الضريبية المحصلة فعلياً وتقل أيضاً القيمة الحقيقية لها (١).

تؤكد البيانات الرسمية أن أسعار السلع الأساسية والاستهلاكية، خلال السنوات الأخيرة أصابها التضخم، وهو ما أثر كثيراً في الأوضاع المعيشية، وكان له آثار ملحوظة على مستوى الفقر في مصر، وفيما يلي نستعرض التضخم في أسعار السلع الأساسية، ونسبة مشاركتها في التضخم في مصر في ظل ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي، وإنخفاض قيمة الجنيه المصري من باب الاسترشاد بها، وذلك عن الفترة من ٢٠٠٩م/٢٠١٠م إلى ٢٠٢٠م/٢٠٢١م وذلك بالجدول رقم (٣) على النحو التالي:

جدول رقم (٣)

معدل إرتفاع أسعار السلع الأساسية والاستهلاكية ونسبة مشاركتها في التضخم في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٩م/٢٠١٠م حتى ٢٠٢٠م/٢٠٢١م

السنوات	في الطعام والمشروبات (١)	في السكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود (٢)	في النقل والمواصلات (٣)	المساهمة في معدل التضخم (١)	المساهمة في معدل التضخم (٢)	المساهمة في معدل التضخم (٢)
٢٠١٠/٢٠٠٩	% ١٨,٥	% ١,٣	% ١,٤	% ٨,٩	% -٤,١	% -٤,١
٢٠١١/٢٠١٠	% ١٩	% ١,١	% ١,١	% ٧,٨	% -٤,٢	% -٤,١
٢٠١٢/٢٠١١	% ٩,٢	% ٧,٢	% ٢,٨	% ٤,١	% ١,٢	% -٤,١
٢٠١٣/٢٠١٢	% ١٢,٧	% ٥	% ٥,٦٨	% ٥,٧	% -٤,٨	% ٢,٦
٢٠١٤/٢٠١٣	% ١١,٣	% ٣,٥	% ٢,٦	% ٥,٢	% -٤,٥	% ٦,٥
٢٠١٥/٢٠١٤	% ١٠,٩	% ٦,١	% ٢١,٨	% ٥,٢	% -٤,٩	% ١
٢٠١٦/٢٠١٥	% ١٧,٦	% ٥,٣	% ٣,٧	% ٨,٣	% -٤,٨	% -٤,٢
٢٠١٧/٢٠١٦	% ٤٠,٣	% ٧,٧	% ٢٥,٩	% ١٩,٦	% ١	% ١,١
٢٠١٨/٢٠١٧	% ١٠,١	% ١٨,٤	% ٥٥,١	% ٥,٣	% ٢	% ٢,٤
٢٠١٩/٢٠١٨	% ١٠,٣	% ٧,٥	% ٢,١	% ٥,٢	% -٤,٩	% -٤,١
٢٠٢٠/٢٠١٩	% -٤,١	% ٥,٧	% ١٤,٩	٠,٠٠٠	% ١,١	% ١,١
٢٠٢١/٢٠٢٠	% ٣,٤	% ٣,٨	% ٦,٥	% ١	% ٧	% ٥

المصدر: البنك المركزي المصري - التقارير السنوية

(١) - د/ أحمد صالح الصعيدي، الآثار الضريبية للتضخم ...، مرجع سابق، ص ٢٣٤، ٢٣٥ .

يتبين لنا من البيانات السابقة أن أسعار السلع، والخدمات الأساسية المتمثلة في الطعام والشراب، والمسكن والوقود والكهرباء والمياه، جميعها شهدت إرتفاعاً مستمراً في أسعارها في جميع السنوات، ولم تسجل أي سلعة أي نسبة انخفاض في أي سنة من السنوات . وبصفة خاصة يمكن ملاحظة التضخم الذي حدث في أسعار سلع الطعام والمشرب، والتي شهدت ارتفاعات كبيرة ومنتالية، وساهمت بنسب كبيرة في معدلات التضخم السنوي في مصر وفقاً لما جاء بالبيانات . والحقيقة أن تقارير البنك المركزي المصري، ذكرت أن سبب ارتفاع أسعار السلع الغذائية تحديداً يرجع إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية عالمياً .

وكذلك يمكن أن نرى ارتفاعاً في أسعار المساكن، والوقود والغاز والكهرباء بنسب ليست بالقليلة خلال سنوات الدراسة، وقد شهدت سنة ٢٠١٧م/٢٠١٨م إرتفاعاً كبيراً في أسعار النقل والمواصلات بنسبة تخطت ٥٥ % عن العام السابق . وترجع تقارير البنك المركزي أيضاً سبب هذا الارتفاع في الأسعار إلى ارتفاع الأسعار العالمية للبتروول .

وبالإضافة إلى ذلك تؤكد تقارير البنك المركزي المصري، على أن قرار تحرير سعر الصرف في الثالث من نوفمبر عام ٢٠١٦ م كانت له آثار تضخمية كبيرة .

وبالنسبة للعام المالي ٢٠٢١م/٢٠٢٢م، فقد جاء ببيانات الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء أن الرقم القياسي لأسعار الطعام والمشروبات شهد تضخماً بنسبة ١٤,٥ % في حين بلغت هذه النسبة في العام المالي ٢٠٢٢م/٢٠٢٣م ما هو ٤٣,٨ % . وبلغت كذلك معدلات التضخم في بنود المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود في العام المالي ٢٠٢١م/٢٠٢٢م ما هو ٤,٧ %، وفي العام المالي ٢٠٢٢م/٢٠٢٣م بلغت ٦,٧ %، وأخيراً وبالنسبة لبند النقل والمواصلات فقد بلغت معدلات التضخم فيه في العام المالي ٢٠٢١م/٢٠٢٢م ما هو ٥,٤ %، وفي العام المالي ٢٠٢٢م/٢٠٢٣م بلغت ١٩,٥ % .

ومع ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية والضرورية على النحو السابق، يثور الحديث عن تأثير ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية والوقود على الأسعار المحلية، حيث إن مصر تعتمد على استيراد هذه السلع من الخارج لتغطية الاحتياجات المحلية، ومع ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي، والعملات الأجنبية الأخرى وانخفاض قيمة الجنيه المصري على النحو الذي بيناه سابقاً، تكون النتيجة هي أنه يتم شراء السلع بسعر الدولار المرتفع، ويتم نقلها إلى الداخل وتباع بالسعر المرتفع، ومن هنا ترتفع نفقات الاستهلاك الضرورية، وبالتالي تتأثر المقدرة التكلفة للدخل، وتتأثر بالتعبية مقدرة هذا الدخل على تحمل الأعباء الضريبية .

عجز الميزان التجاري وأثره على المقدرة التكلفة للدخل القومي في ظل التضخم:

يؤدي التضخم إلى التوسع في الاستيراد، وذلك بما يترتب عليه من نشوء قوة شرائية داخلية متزايدة، لا تواجهها زيادة كافية في الإنتاج المحلي، فلذلك يكون من الطبيعي أن يزيد الميل

الحدّي نحو الاستيراد، فالتضخم يؤدي إلى زيادة الأرباح القدرية لكثير من الفئات، التي لديها القدرة على الاستفادة من التضخم، وهي تكون فئات ذات ميول استهلاكية شديدة، ومن منطلق أن التضخم يشجع على التخلص من النقود؛ نتيجة ضعف الثقة في العملة الوطنية وعدم اليقين من ثبات الأسعار، لذلك تتجه الأمور نحو الإنفاق الاستهلاكي من قبل هذه الفئات، ويتم تغطية جانب كبير من هذا الاستهلاك عن طريق الواردات (١).

والتضخم يؤدي كذلك إلى الحد من الصادرات، وذلك من خلال زيادة أسعار السلع والخدمات المحلية بالنسبة للأسعار العالمية، ومن ثم فإن القدرة التنافسية لصادرات الدولة في الأسواق الخارجية سوف تضعف .

وأيضاً فإن التضخم، وما يصاحبه من زيادة في النقد المتداول، سيؤدي إلى زيادة الطلب على كثير من السلع المعدة للتصدير، وهو ما سيؤدي إلى استهلاك كميات منها (٢). والنتيجة لأثر التضخم على الصادرات والواردات على هذا النحو، هي أن يتأثر حجم الطاقة الضريبية. فهي تزيد كلما كان صافي الصادرات موجباً وزادت قيمته، وتقل كلما كان حجم الواردات أكبر من الصادرات (٣).

وفي مصر فإن تقارير البنك المركزي المصري، خلال العقد الماضي والحالي تؤكد على أن عجز الميزان التجاري قد شهد ارتفاعاً ملحوظاً نتيجة ارتفاع في المدفوعات عن الواردات السلعية، مقابل انخفاض في حصيلة الصادرات السلعية، وفيما يلي نستعرض المقارنة بين هذين البيانيين في الجدول رقم (٤) على النحو الآتي:

(١) د/ أحمد صالح الصعيد، الآثار الضريبية للتضخم ...، مرجع سابق، ص ٢٥٨ .

(٢) نفس المرجع، ص ٢٥٨ .

(٣) نفس المرجع، ص ٢٥٩ .

جدول رقم (٤)

مقارنة بين حصيللة الصادرات السلعية والمدفوعات عن الواردات السلعية خلال الفترة من ٢٠٠٩م/٢٠١٠م حتى ٢٠٢١م/٢٠٢٢م بالمليار دولار

السنوات	حصيللة الصادرات السلعية (١)	مدفوعات الواردات السلعية (٢)	نسبة تغطية حصيللة الصادرات السلعية لمدفوعات الواردات السلعية (١)÷(٢)
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٣,٩	٤٩	% ٤٨,٧
٢٠١١/٢٠١٠	٢٧	٥٠,٨	% ٥٣,١
٢٠١٢/٢٠١١	٢٧	٥٩,٢	% ٤٥,٦
٢٠١٣/٢٠١٢	٢٦	٥٧,٥	% ٤٥,٢
٢٠١٤/٢٠١٣	٢٦,١	٥٩,٨	% ٤٣,٦
٢٠١٥/٢٠١٤	٢٢,١	٦٠,٨	% ٣٦,٣
٢٠١٦/٢٠١٥	١٨,٧	٥٧,٤	% ٣٢,٥
٢٠١٧/٢٠١٦	٢١,٧	٥٧,١	% ٣٨
٢٠١٨/٢٠١٧	٢٥,٨	٥٩	% ٤٣,٧
٢٠١٩/٢٠١٨	٢٨,٥	٦٦,٥	% ٤٢,٨
٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٦,٤	٦٢,٨	% ٤٢
٢٠٢١/٢٠٢٠	28.7	70.7	% ٤٠,٥
٢٠٢٢/٢٠٢١	٣٤,٥	٨٧,٣	% ٣٩,٥

المصدر / البنك المركزي المصري - التقارير السنوية

هكذا يتضح لنا أن المدفوعات عن الواردات السلعية، مثلت أكثر من الضعف بالنسبة لحصيللة الصادرات السلعية خلال جميع السنوات، وأن هذا الفارق يظهر بوضوح في السنوات التي شهدت إرتفاعاً كبيراً في معدلات التضخم، وهي سنوات ٢٠١٤م/٢٠١٥م (١١ % تضخم) و (٢٠١٥م/٢٠١٦م (١٠,٢ % تضخم) و ٢٠١٦م/٢٠١٧م (٢٣,٥ % تضخم) و ٢٠١٧م/٢٠١٨م (٢٠,٩ % تضخم) و ٢٠١٨م/٢٠١٩م (١٣,٩ % تضخم) و ٢٠٢٢م/٢٠٢٣م (٢٤,٥ % تضخم). وهي أيضاً تشترك مع نفس السنوات التي شهدت أعلى معدلات انخفاض في قيمة الجنيه المصري، وذلك على النحو التالي: سنة ٢٠١٥م/٢٠١٦م () انخفضت قيمة الجنيه المصري بنسبة ١٤,٢ %) وسنة ٢٠١٦م/٢٠١٧م () انخفضت قيمة الجنيه المصري بنسبة ٥١,٥ %) وسنة ٢٠٢٢م/٢٠٢٣م () انخفضت قيمة الجنيه المصري بنسبة ٥٧,٩٨ %) .

ارتفاع معدلات الفقر وأثره على المقدرة التكاليفية للدخل القومي في ظل التضخم:

يؤدي التضخم إلى انخفاض المستوي المعيشي، وارتفاع معدلات الفقر، وهو ما يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية لنصيب الفرد من الدخل القومي. وبالتالي تتأثر المقدرة التكاليفية للمجتمع

الضريبي ككل، وتتأثر أيضاً الحصيلة الضريبية. وفقاً للبيانات المتاحة، فقد ارتفعت معدلات الفقر في مصر خلال الفترة محل الدراسة بنسبة كبيرة جداً، مقارنة بالفترات السابقة، فبعد أن كانت ١٦,٧ % في عام ١٩٩٩م/٢٠٠٠م و ١٩,٦ % في عام ٢٠٠٤م/٢٠٠٥م، فقد بلغت سنة ٢٠٠٨م/٢٠٠٩م نسبة ٢١,٦ % وسنة ٢٠١٠م/٢٠١١م بلغت نسبة ٢٥,٢ % وسنة ٢٠١٢م/٢٠١٣م نسبة ٢٦,٣ % وسنة ٢٠١٤م/٢٠١٥م بلغت نسبة ٢٦,٧ % وسنة ٢٠١٥م/٢٠١٦م بلغت نسبة ٢٧,٨ %، وسنة ٢٠١٧م/٢٠١٨م بلغت نسبة ٣٢,٥ % وأخيراً سنة ٢٠١٩م/٢٠٢٠م بلغت نسبة ٢٩,٧%(١).

في حين ذهب رأي إلى أنه وفقاً لخريطة توزيع الدخل الحقيقي في مصر، فإن أكثر من ٥٠ % من المواطنين في مصر يعيشون تحت خط الفقر العالمي، الذي يعادل مايقرب من ٢١ جنيهاً يومياً للفرد(٢).

وعلى الرغم من أن البيانات تشير إلى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي خلال الفترة محل الدراسة، إلا أننا يمكننا القول بأنه في ظل ارتفاع معدلات التضخم فإنها تصبح زيادة اسمية وغير حقيقية . ونوضح ذلك بالجدول رقم (٥) على النحو الآتي:

(١) - تم تجميع البيانات من واقع بحوث الدخل والإنفاق الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، أعداد مختلفة مع الأخذ في الاعتبار أن آخر إحصائية عن معدلات الفقر في مصر كانت الإحصائية المنشورة في تقرير بحث الدخل والإنفاق الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن سنة ٢٠١٩م/٢٠٢٠م.

(٢) - د / جهاد أحمد نور الدين عباس، وحسام الدين أحمد عبدالمنعم " أثر تغيرات سعر الصرف على مستوى معيشة الأسرة المصرية "، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية المجلد ٢، العدد ١، ٢٠١٨ م، ص ٢٤ .

جدول رقم (٥)

مقارنة بين معدل التغير في متوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية) ومعدلات التضخم عن الفترة من سنة ٢٠٠٩ م حتى سنة ٢٠٢٢ م (بالجنيه المصري)

السنوات	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي سنوياً	معدل التغير %	معدلات التضخم
٢٠٠٩	ج ٣٢٧٨٦	—	% ١١,٨
٢٠١٠	ج ٣٣٠٩٢	إرتفاع ٠.٩ —	% ١١,١
٢٠١١	ج ٣٢٧٢٣	إنخفاض ١,١ %	% ١٠,١
٢٠١٢	ج ٣٢٧٨٥	إرتفاع ٠.١ %	% ٧,١
٢٠١٣	ج ٣٢٦٤٣	إنخفاض ٠.٤ —	% ٩,٥
٢٠١٤	ج ٣٢٨٨٨	إرتفاع ٠.٧ —	% ١٠,١
٢٠١٥	ج ٣٣٨٠٦	إرتفاع ٢,٧ %	% ١٠,٤
٢٠١٦	ج ٣٤٦٨٥	إرتفاع ٣,١ %	% ١٣,٨
٢٠١٧	ج ٣٥٢٥٦	إرتفاع ٢,٦ %	% ٢٩,٥
٢٠١٨	ج ٣٦٢٣٥	إرتفاع ٢,٧ %	% ١٤,٤
٢٠١٩	ج ٣٧١٦٢	إرتفاع ٢,٥ %	% ٩,٢
٢٠٢٠	ج ٣٨٠١٤	إرتفاع ٢,٢ %	% ٥
٢٠٢١	ج ٣٨٦٣٤	إرتفاع ٣,٩ %	% ٥,٢
٢٠٢٢	ج ٤٠٣٧٨	إرتفاع ٤,٥ %	% ١٣,٩

مصدر بيانات نصيب الفرد من الدخل القومي: <https://data.albankaldawli.org/>، ومصدر بيانات التضخم: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، سلسلة معدلات التضخم للرقم العام (حضر الجمهورية)، إصدار يناير وسبتمبر ٢٠٢٣ م.

وهكذا يتبين لنا أن الزيادة في نصيب الفرد من الدخل القومي، لم تجارِ معدلات التضخم السنوية. بل إنها شهدت انخفاضاً سنوياً في مواجهة ارتفاع متزايد في معدلات التضخم.

وتشير بعض البيانات الصادرة عن جهات غير رسمية إلى أن معدلات التضخم في سنة 2022 م، مقارنة بسنة ٢٠٠٩ م إرتفعت بنسبة 349.51% ^(١).

في حين أن الفرق بين العامين في زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي، بلغ زيادة بنسبة 23.14% .

ووفقاً لهذه البيانات، فإن إرتفاع معدلات التضخم يعني أن مائة جنيهه بالأسعار الثابتة في الأول من يناير، عام 2022 متعادل ١٢١,٢٤ ج في نهاية ديسمبر عام ٢٠٢٢ م؛ لأن التضخم يؤدي إلى تآكل قيمة النقود .

^(١) <https://fxtop.com/en/inflation-calculator>

وبالتالي فإن نصيب الفرد من الدخل القومي في شهر يناير سنة ٢٠٢٢م، والبالغ في المتوسط ٣٣٦٤,٨ ج قيمته الحقيقية في نهاية شهر ديسمبر لعام ٢٠٢٢ م هي ٢٦٥٠,١٤ ج . ويؤكد تأثير التضخم على هذا النحو ما جاء بتقرير الدخل والإنفاق والإستهلاك الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء في مصر عن عام ٢٠١٧م/٢٠١٨م من أن متوسط دخل الأسرة السنوي الصافي بالأسعار الجارية عام ٢٠١٧م/٢٠١٨م بلغ ٥٨٨٥٤,٩ جنيه بزيادة بنسبة ٣٣,٢ % مقارنة بعام ٢٠١٥م، في حين أنه بالأسعار الثابتة فقد انخفض من ٤٤١٩٣,٨ جنيه، عام ٢٠١٥ إلى ٣٥٨٣٩,١ جنيه عام ٢٠١٧م/٢٠١٨م بنسبة انخفاض بلغت ١٨,٩ %^(١).

المطلب الثاني

العلاقة بين التضخم والتهرب الضريبي وأثرها

على حجم الطاقة الضريبية في مصر

يعد التهرب الضريبي أحد الأسباب الرئيسية في إنخفاض حجم الحصيلة الضريبية مقارنةً بالنواتج المحلي الإجمالي في مصر، وذلك لما يترتب عليه من ضياع أجزاء كبيرة من الإيرادات الضريبية، كان يمكن أن تساهم في تغطية الإنفاق العام وسد عجز الموازنة العامة للدولة . وتختلف أسباب التهرب الضريبي من بلد إلى بلد، وحتى داخل نفس البلد عبر الزمن من فترة إلى أخرى، ويمكن أن ترجع إلى مشكلات تتعلق بهيكل النظام الضريبي، وانخفاض مستوى التعليم والوعي لدى المواطنين وعدم بساطة ودقة التشريعات الضريبية، والعبء الضريبي العالي والتضخم الاقتصادي، ونقشي الاقتصاد غير الرسمي (٢).

وترتكز الأسباب الاقتصادية للتهرب الضريبي على عدة عوامل تعبر في حقيقتها عن الوضع الاقتصادي للدولة ودافعي الضرائب من مواطنيها، ففي البلدان النامية يكون كل من التهرب الضريبي المحتمل، والتهرب الفعلي أعلى مما هو عليه في البلدان المتقدمة . وكذلك فإن حجم ومستوى الإنفاق العام، وحجم الناتج المحلي الإجمالي ومستواه، والتأثيرات من خارج وداخل الدولة، الناتجة عن ظواهر مثل ضغوط المجتمع الدولي والمنظمات الاقتصادية الدولية، ومشكلات عجز الموازنة العامة، وحجم التضخم الاقتصادي، وضغوط الشركات متعددة الجنسيات للاستفادة من المرافق والتسهيلات المختلفة، بما في ذلك الضريبية.... إلخ . فإن كل هذه الأسباب تؤدي إلى الميل إلى تجنب دفع الضريبة ٣.

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، من أهم مؤشرات الدخل والإنفاق والإستهلاك عام ٢٠١٧م/٢٠١٨م، ص ٥٨.

(2) Abdel Zaher, Hassan, Bitter options for Egypt as tax evasion persists, the Arab weekly, 20 sep, 2018.

³ - Ibid .

يمكن القول أن العلاقة بين التضخم والتهرب الضريبي، كانت موضع العديد من الدراسات، حيث قدم فيشبورن (١٩٨١م) وكرين ونورزاد (١٩٨٥م، ١٩٨٦م) تفسيرات مختلفة لهذه العلاقة، تقوم على أساس أن التضخم يقلل من القيمة الحقيقية للدخل المستقبلي المتاح لدافعي الضرائب، لذلك يجد دافعو الضرائب أن القرار الأمثل هو زيادة مستويات التهرب الضريبي؛ من أجل استعادة قوتهم الشرائية في المستقبل.

وقد أوضح فيشبورن أن مقدار الدخل المتهرب من سداد الضريبة عنه، سيزداد مع مستوى السعر في المستقبل، كلما أظهرت المؤشرات أن معدل النفور من الالتزام الضريبي لدى الممول في حالة تزايد.

وتؤكد الدراسات التجريبية لكرين ونورزاد التأثير الإيجابي السابق للتضخم على مقدار الدخل غير المبلغ عنه ضريبياً، حيث ستخفص القوة الشرائية لهذا الدخل، وسيرتفع معها الميل نحو التهرب الضريبي(١).

في المقابل عندما يكون التضخم ضئيلاً جداً، تكون الغرامات المفروضة على الضرائب المتهرب منها عالية جداً من حيث القيمة الحقيقية، وبالتالي لا يجد دافع الضرائب وسيلة أفضل سوى إخفاء البيانات عن دخله الحقيقي .

في هذه الحالة يتدهور توزيع الدخل، والاستهلاك المتاح لعدم فرض عقوبات على المتهربين ضريبياً(٢).

كما أن التضخم يعد أحد معوقات الإمتثال الضريبي الطوعي، باعتباره أحد العوامل التي تؤدي إلى تواضع حجم هذا الإمتثال في الحاضر والمستقبل، ذلك لأن التضخم يزيد من الأعباء الضريبية في العديد من البلدان النامية، وفي ظلّه يلجأ الممولون إلى حساب " التفاضل والتكامل بين المتعة والألم"، حيث يرى البعض أن الأفراد في سبيل تعظيم دخولهم وثروتهم لا يتحقق منهم الإمتثال للنظام الضريبي إلا إذا كانت فوائد القيام بذلك تتجاوز تكاليف عدم القيام به، في شكل ضرائب إضافية وغرامات^٣.

وهناك من تناول أثر العلاقة التبادلية بين التضخم والتهرب الضريبي، فمثلاً في حالة وجود قدر من النقود بالأسواق التي تأوي أنشطة الاقتصاد السري، فإن هذا يجعل الحكومات تلجأ

(1) Caballe, Jordi and Panades, Judith, "Inflation, tax evasion, and the distribution of consumption," Journal of Macroeconomics, Elsevier, vol. 26(4),2004, p 569 .

(2) Ibid.,p.570.

٣- د/ إبراهيم عبدالعزيز النجار، إمكانية الارتقاء بالإمتثال الطوعي في المجتمع الضريبي " دراسة مقارنة"، جامعة مدينة السادات، كلية الحقوق، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد (٥)، العدد (١)، يونيو

٢٠١٩ م، ص ٣ .

إلى إحداث تضخم؛ من أجل فرض ضرائب على المعاملات في مثل هذه الأسواق غير القانونية، فتكون النتيجة أن التهرب الضريبي المتمثل في الاقتصاد غير الرسمي، قد تسبب في زيادة معدلات التضخم.

وعندما تخلق الحكومة التضخم، تتخفف العقوبة الحقيقية المفروضة على التهرب من الضرائب، وهذا يحفز التهرب الضريبي . في حين أن هذا التخفيض في تحصيل الضرائب العادية، يفوقه التخفيض بالنسبة لمستويات التضخم الصغيرة (١).

ولقد أشار فيشلو وفريدمان (١٩٩٤م) إلى أن إحدى النتائج، التي توصل لها تانزي، وأوليفيرا هي أن الحكومات التي تواجه قدرًا كبيرًا من التهرب الضريبي بسبب التضخم، ستزيد من معدل النمو النقدي من أجل الحصول على تمويل تضخمي إضافي . لذلك سيكون هناك صعوبات إضافية لجهود تحقيق الاستقرار في البلدان التي تعاني من التضخم (٢).

إن العلاقة بين التضخم، والتهرب الضريبي، وانعكاسها على حجم الحصيلة الضريبية، يمكن أن تجد آثارها بقوة بسبب مشكلة التأخر في إجراء عمليات الفحص، والتحصيل الضريبي، وكذلك عدم وجود عقوبات رادعة على التهرب الضريبي، أو التراخي الذي يصل إلى حد الترك في تطبيق هذه العقوبات، وهي أسباب تقود دافعي الضرائب إلى اليقين من ضعف الإدارة الضريبية، ومع الارتفاع المستمر في معدلات التضخم، فإنهم سوف يخفون جانباً كبيراً من إيراداتهم بالإقرار الضريبي، بالإضافة إلى أنهم سوف يستفيدون أيضاً من مضاعفة أرباحهم بسبب التضخم، وفي المقابل فإنهم في حال تم ضبطهم بتهمة التهرب الضريبي، فإن الغرامة التي ستوقع عليهم سيدفعونها بقيمتها الاسمية، وليست بقيمتها الحقيقية، وسيترتب علي ذلك في النهاية أن ينخفض حجم الحصيلة الضريبية الفعلية مرتين بسبب التضخم، الأولى بسبب الإيرادات الضريبية الضائعة بفعل التهرب الضريبي، الذي ساعد في تأجيله التضخم، والثانية بسبب انخفاض القيمة الحقيقية للإيرادات الضريبية، بسبب انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية نتيجة التضخم أيضاً، وهو ما أطلق عليه (تانزي و أوليفيرا) إسم: " التأثير السلبي للتضخم على الإيرادات المالية الحقيقية " (٣).

وبالنسبة للوضع في مصر، فعلى الرغم من عدم وجود بيانات رسمية سنوية عن معدلات وحجم التهرب الضريبي في مصر، إلا أنه لا شك في أن معدلاته مرتفعة وملموسة في الواقع الاقتصادي المصري.

(1) Caballe, Jordi and Panades, Judith, Ibid., p.569-587.

(2) Ibid., p.568.

(3) Ibid.

ولعل أكبر كاشف لهذا الأمر هو قياس نسبة الإيرادات الضريبية المحصلة إلي الناتج المحلي الإجمالي سنوياً، والتي كما أوضحنا سابقاً لا تتجاوز نسبة ١٤ % سنوياً، بل أنها وصلت إلى ١٢,٥ % في العام المالي ٢٠٢١م/٢٠٢٢م، وكذلك في العام المالي ٢٠٢٢م/٢٠٢٣م .

وقد أكد أحد رؤساء مصلحة الضرائب السابقين أن مصر خسرت في سنة من السنوات نحو ٢٢,٣ مليار دولار، بسبب المتهربين من الضرائب، وأن مصلحة الضرائب جمعت ٤٠ % فقط من الضرائب، التي يجب أن يدفعها الأفراد والشركات، الأمر الذي كان له تداعيات هائلة على الموازنة العامة للدولة وأداء الاقتصاد(١).

والواقع في مصر يقول إن الارتفاع المستمر في معدلات التضخم، يعد أحد أهم أسباب نقشي التهرب الضريبي على مدار عقود طويلة؛ وذلك لأن مصر تعاني من ارتفاع مستمر في معدلات التضخم منذ فترة السبعينيات من القرن الماضي، وكان الضحية دائماً هو مستوى الدخل الفردية، والشركات، والقوة الشرائية للجنه المصري وارتفاع معدلات الفقر، وغير ذلك من الأزمات الاقتصادية .

تزايد الاقتصاد غير الرسمي وأثره على الحصيلة الضريبية في ظل التضخم:

يعد نقشي الاقتصاد غير الرسمي أحد صور التهرب الضريبي، حيث يزيد التهرب الضريبي كلما زاد الاقتصاد السري^٢.

ويختلف الاقتصاديين في تعريفه وتحديد ماهيته، فهناك فريق يرى أن الاقتصاد غير الرسمي بمفهومه العام يشمل جميع الأنشطة غير الرسمية، ويضم كذلك الأنشطة الرسمية التي تزاوّل أنشطة أخرى خفية لا تدخل في الحسابات الرسمية للدولة .

وهذا الفريق يعرف الاقتصاد غير الرسمي بأنه: ذلك الاقتصاد الذي يشمل كل الأنشطة المشروعة، وغير المشروعة حتى المتعلقة بجرائم وعنف وفساد وغيرها، وهي لا تدخل بشكل رسمي في حسابات الناتج المحلي.

وهناك فريق آخر يرى أن الاقتصاد غير الرسمي يقتصر على المشروعات غير الرسمية، وغير المسجلة وغير المرخصة، وهي المشروعات صغيرة الحجم وفقاً لرأسمالها، وعدد العاملين بها الذي يتراوح بين أقل من (٥) عمال وفقاً لمعيار الحد الأدنى، وأقل من (١٠) عمال وفقاً لمعيار الحد الأقصى.

(١) - Abdel Zaher, Hassan, Op.Cit.,

٢- د / أحمد صالح أحمد محمد، العبء الضريبي الفعلي على المشروعات في مصر، رسالة للحصول على درجة الدكتوراة في الحقوق، جامعة المنوفية، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، قسم الاقتصاد، ٢٠٠٢ م، ص

ومن هذا المنطلق تم تعريفه بأنه: ذلك الاقتصاد الذي لا يتقيد بالتشريعات، والإجراءات التنظيمية الحكومية، ويقوم على كثافة عمل عالية وعمالة غير ماهرة^(١).

ويقوم البنك الدولي بتصنيف الاقتصاد وفقاً للرسمية وعدم الرسمية، ففي إحدى دراساته المنشورة عن الشركات العاملة في الاقتصاد، فقد صنفها إلى شركات رسمية وأنشطتها رسمية، وشركات غير رسمية وأنشطتها غير رسمية وغير مرخص لها، وأخيراً شركات شبه رسمية، ومرخص لها ووصف هذا الأخير بأنه الأكثر خطورة لأنها تتخذ من الرسمية ستاراً لعدم الرسمية^(٢).

وأسباب الاقتصاد غير الرسمي عديدة، بعضها يرتبط بارتفاع معدلات التضخم وما يؤدي إليه من انخفاض مستوى الدخل وارتفاع معدلات الفقر خاصة في الدول النامية، لأنه مع زيادة الأسعار وانخفاض نصيب الفرد من الدخل، يزداد الطلب على السلع والخدمات الأقل سعراً، وهذا يكون سبباً لتطور وتزايد حجم الاقتصاد غير الرسمي، الذي يقدم مثل هذه السلع بالسعر المطلوب بغض النظر عن الجودة^(٣).

وهناك أسباب أخرى خارجية ودولية ترتبط ببرامج الإصلاح الاقتصادي المفروضة من المؤسسات الدولية، وما يترتب عليها من إجراءات تحرير سعر الصرف، أو خفض العملة المحلية وخفض الدعم والأجور والمرتببات، ورفع معدلات الضرائب وانتشار التجارة الإلكترونية الدولية^(٤).

وفي مصر أيضاً يعاني الاقتصاد المصري مثل باقي اقتصاديات الدول النامية، من إختلالات هيكلية عديدة، من ضمنها وأهمها: تفشي الإقتصاد غير الرسمي، وما يترتب عليه من آثار تضرر بالإقتصاد^(٥).

(١) د/ منال عفان، أثر الاقتصاد غير الرسمي على التفاوت في توزيع الدخل في الدول النامية : دراسة حالة لمصر، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية، الجزء الثالث، يناير ٢٠١٨ م، ص ٣٩ - ٤١ .

(٢) نفس المرجع، ص ٤٠ .

(٣) المرجع السابق، ص ٤٣، ٤٤ .

(٤) نفس المرجع، ص ٤٤، ٤٥ .

(٥) إن صعود الاقتصاد غير الرسمي كظاهرة في مصر، ارتبط بالتغيرات السياسية، والاقتصادية التي أعقبت حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م، وبعد الحرب أدان الرئيس السادات النموذج الذي اتبعته دولة ١٩٥٢ م ذلك الاقتصاد الذي عرف بأنه اقتصاد مركزي والذي اعتمد على الدولة بصفتها صاحب العمل الرئيسي، واتجه السادات إلى تطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادي بوصفها إصلاحاً اقتصادياً. ويسبب ذلك حل الاقتصاد غير الرسمي محل الحكومة، ووفر الملايين من فرص العمل على مدار أربعين عاماً. وللمزيد يمكن الرجوع إلي :

ورغم أهمية وخطورة قضية الاقتصاد غير الرسمي في مصر، إلا أن الدراسات التي تناولت هذه القضية نادرة جداً (١).

وقد أوضحت دراسة أن متوسط معدل النمو السنوي لحجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر، حوالي ١ % سنوياً (٢).

وأوضحت دراسة أخرى أن نسبة اقتصاد الظل إلي الناتج المحلي الإجمالي في مصر، سنة ٢٠٠٩مبلغ ٣٠,٣ %، وسنة ٢٠١٠مبلغ ٣٠,٥ %، وسنة ٢٠١١مبلغ ٣٢,٩ %، وسنة ٢٠١٢مبلغ ٣٣,٦٤ %، وسنة ٢٠١٣مبلغ ٣٤,٣٧ %، وسنة ٢٠١٤مبلغ ٣٤,٩٦ %، وسنة ٢٠١٥مبلغ ٣٣,٣٢ % (٣).

وهناك من توصل إلى أن نسبة الاقتصاد غير الرسمي في مصر، تصل إلى ٥٠ % من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد (٤).

وفي تصريحات منسوبة إلى أحمد كمال، نائب وزير التخطيط للمتابعة، والإصلاح الإداري أفاد فيها أن مصر لديها نوعان من الاقتصاد "الرسمي وغير الرسمي" وأشار إلى أن نسبة العمالة في الاقتصاد غير الرسمي تمثل ٥٠ %، وأن هذا النوع يمثل نحو ٤٠ % من الناتج المحلي الإجمالي (٥).

ولعل من أسوأ آثار التضخم في مصر أنه أدى إلى انخفاض مستوى دخول الأفراد، وارتفاع معدلات الفقر على النحو الذي سبق توضيحه، وقد كان رد الفعل الطبيعي له هو انصراف الشخص للعمل بالقطاع غير الرسمي، الذي سيوفر له على الأقل فرصة عمل، تكفل مستوى معيشي أفضل في حالة أنه كان لديه وظيفة أخرى، أو مستوى معيشي يستطيع من خلاله توفير مستلزمات الحياة الضرورية، في حالة أنه لا يوجد له عمل في المؤسسات الرسمية .

Kolster, J., 'Addressing informality in Egypt, Working Paper: North Africa Policy Series, Africa Development Bank (2016),p.1 – 48. <https://>

(١)د/حسام الدين محمد عبدالقادر، نمذجة الاقتصاد الخفي وعجز الموازنة العامة في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة جامعة عين شمس، المجلد ٤٨، العدد ٣، ٢٠١٨م، ص ٢٣٥.

(2)Elshamy, Hany M. "MEASURING THE INFORMAL ECONOMY IN EGYPT." Int. j. of Social Science and Economic Research 3, no. 2 (February 2018) , p137

(3) medina,leandro & Schneider,Friedrich, Shadow Economies Around the World: What Did We Learn Over the Last 20 Years?,IMF working paper,African department,WP/18/17,january 2018, p.71.

(4)Mohamed soliman,"Egypt`s informal economy: An ongoing cause of unrest" , Journal of International Affairs,73,No2, oct 29 ,2020,P.185.

(5)today staff, Egypt prepares to issue law merging informal economy with legal system, tue, 06 aug 2019 .

وهناك من يؤكد ذلك بقول إن الاقتصاد غير الرسمي في مصر يصل إلى ٥٠ % من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، ويوفر ٦٨% من فرص العمل الجديدة، وتزداد معدلات نموه بمقدار ١% كل عام، وأنه على مدار السنوات الخمسين الماضية ازدهر الاقتصاد غير الرسمي، لأنه وفر للأسر منخفضة الدخل منتجات وخدمات أرخص، وأقل تكلفة وخلق فرص عمل لأولئك الذين تركوا العمل بالقطاع الرسمي، وكذلك للذين أتوا من بلدان أخرى تعاني من صدمات واضطرابات (١).

ومن ثم يتضح لنا أنه مع الارتفاع المستمر في معدلات التضخم في مصر، كان أيضاً حجم الاقتصاد غير الرسمي في تزايد مستمر.

خاصةً وأن معدلات التضخم المرتفعة تؤثر في جميع القيم النقدية وعلى رأسها الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يؤدي إرتفاع نسب ومعدلات الاقتصاد غير الرسمي هي الأخرى متأثراً بارتفاع معدلات التضخم .

إن آثار نقشي الاقتصاد غير الرسمي في مصر، بالنسب الكبيرة على هذا النحو تبدو فيما يترتب عليه من خسائر في الإيرادات الضريبية، حيث إن الأنشطة التي تعمل في ظل هذا الاقتصاد، تتهرب من أداء الضرائب العامة التجارية والصناعية وغيرها، وكذلك فإن العمالة الكثيفة في هذا الاقتصاد، لا يحصل منها من المنبع ضريبة الأجور والمرتببات، ومن ثم تضيع إيرادات ضريبية كبيرة قد تعادل ما يتم تحصيله فعلياً، وأيضاً فإن ضعف وانهيار مؤسسات الضمان الاجتماعي، يعد من أهم آثار نقشي الاقتصاد غير الرسمي؛ لأن العمالة غير مؤمن عليها بالأساس، ولا تشارك في برنامج رعاية اجتماعية تحت مسؤولية الدولة ٢، وهو ما ينعكس على انخفاض الإيرادات العامة للدولة، وفي المقابل فإن هذه العمالة تتمتع بالعديد من مزايا الإنفاق العام، التي تقدمها الدولة لهم في الصحة والتعليم، ووسائل النقل والسلع التموينية، وخدمات أخرى لا يشاركون في تحمل أعبائها، وفي النهاية نجد أن نسبة الإيرادات الضريبية المحصلة إلى الناتج المحلي، انخفضت حتى وصلت إلى ١٢,٥ % في عام ٢٠٢٢م/٢٠٢٣ م .

وبناءً على ما سبق، فإن الباحث يعتقد بأن العلاقة بين التضخم، والإقتصاد غير الرسمي هي علاقة تبادلية، بحيث يؤثران في بعضهما البعض، فالتضخم ومن خلال الظواهر التي تصاحبه يخلق البيئة المواتية لنمو، وازدهار الأنشطة الطفيلية والتي هي أساس الاقتصاد غير الرسمي، حيث إن أصحاب هذه الأنشطة يحققون دخلاً و ثروات هائلة نتيجة قدرتهم على الاستفادة من مناخ التضخم وآلياته. ولا يستطيع الجهاز الضريبي بكفاءته المحدودة ملاحقة هذه الفئات أو الاقتراب من ثرواتها، ومن ثم يحدث فقدان كبير في حصيلة الضرائب؛ لأنه عندما

(1) Mohamed soliman, Ibid, Op.cit., p.185.

2- Elshamy, Hany M, Op.Cit., p.137.

يصبح حجم الاقتصاد غير الرسمي كبيراً، فإنه يؤدي إلى فقد جوهري في الإيرادات الضريبية، خاصة أن بعض أنواع الضرائب مثل ضريبة القيمة المضافة، لا يتم تحصيلها نتيجة التهرب الضريبي، وتكون النتيجة الطبيعية لهذا الفقد الكبير في الإيرادات الضريبية، الناتج عن التهرب الضريبي أن تزداد مستويات الضرائب على الأنشطة التي تدخل في الاقتصاد الرسمي، فتصبح معدلات الضرائب التي يتم جمعها على الدخل المسجلة أكبر من اللازم، في حين أن وجود الاقتصاد غير الرسمي، يعني أن معدلات التضخم سترتفع وتكون مغالى فيها، حيث تميل الأسعار في الاقتصاد غير الرسمي إلى الارتفاع بمعدلات أقل، من الأسعار السائدة في الاقتصاد الرسمي، وذلك عندما يكون الاقتصاد غير الرسمي منافساً للاقتصاد الرسمي، في تقديم نفس السلع فتكون أحد جوانب الاستجابة للزيادة في الأسعار، هو زيادة حجم النشاط في الاقتصاد غير الرسمي؛ لأنه من المتوقع أن تكون أسعار السلع في الإقتصاد غير الرسمي أقل من الأسعار في الاقتصاد الرسمي بأعبائه الضريبية والإجرائية .

النتائج والتوصيات:

انتهى الباحث في هذه الدراسة إلى عدة نتائج، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- ترتب على التضخم الناتج عن تحرير سعر صرف الجنيه المصري، أن انخفضت قيمته أمام العملات الأجنبية بمعدلات غير مسبوقه، وكان من نتائج ذلك ارتفاع أسعار السلع المستوردة، حيث ارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية بمعدلات كبيرة (سلع الطعام والمشروبات والسكن والمياه والغاز والوقود) وكان ذلك أيضاً متأثراً بارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية والطاقة، كما ارتفعت أسعار النقل والمواصلات، وأوضحت البيانات الرسمية أنه قد ارتفعت مساهمات هذه البنود في التضخم بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة .
- وعلى الرغم من ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي خلال السنوات الأخيرة إلا أن ذلك قابله ارتفاع أكبر بكثير في معدلات التضخم، وقد ترتب على ذلك ارتفاع مستويات الفقر في مصر . وهو ما ينعكس على المقدرة التكاليفية للدخل القومي وتراجع في الحصيلة الضريبية مقارنةً بالنتائج المحلي الإجمالي .
- يترتب على ارتفاع معدلات التضخم ارتفاع معدلات التهرب الضريبي، حيث شهدت احدى السنوات تهرباً ضريبياً بقيمة ٢٢,٣ مليار دولار أمريكي تقريباً، وجمعت مصلحة الضرائب في مصر نحو ٤٠ % من المستهدف تحصيله فقط في هذه السنة (وفقاً لتصريحات صحفية لرئيس مصلحة الضرائب المصرية) . ويترتب على ارتفاع معدلات التضخم كذلك ارتفاع في حجم الاقتصاد غير الرسمي سنوياً.

وفي ضوء ما سبق يقدم الباحث التوصيات الآتية:

- ١- ضرورة العمل على تطبيق سياسات اقتصادية ومالية لخفض معدلات التضخم المرتفعة والمستمرة السائدة في مصر؛ حتى يتم تقويض آثارها السلبية على النظام المالي في مصر .
- ٢- أهمية دعم الصناعات المحلية، لتطوير قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية لتوفير عملات صعبة، ومن أجل تقليل فاتورة الإستيراد من الخارج، وتخفيض الأسعار في الداخل.
- ٣- أهمية الاستمرار في إعداد خطط دورية لحصر الاقتصاد غير الرسمي، ووضع آليات لتنفيذها تقوم على الربط الإلكتروني وتبادل المعلومات بين مصلحة الضرائب المصرية، وبين كافة الجهات الحكومية، مع متابعة تنفيذها بكل دقة .
- ٤- الإصرار على تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية والإيصال الإلكتروني، وتعميمها على كافة الأنشطة التجارية والصناعية والمهنية وبدون استثناء، وتشديد العقوبات على الممتنعين .
- ٥- تشديد عقوبة التهرب الضريبي، واعتبارها جناية مخلة بالشرف مع التجريس والحرمان من ممارسة الحقوق السياسية مثل الحق في الانتخاب أو الترشح لعضوية مجالس إدارات

الشركات العامة و الخاصة أو المجالس النيابية، والحرمان كذلك من كافة أشكال الدعم التي يمكن أن يستفيد منها المتهرب من الضرائب، وحرمانه كذلك من الدخول في المناقصات والمزايدات الحكومية وذلك لفترة زمنية معينة يحددها المشرع الضريبي .

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

- ١- د / أحمد صالح أحمد محمد، العبء الضريبي الفعلي على المشروعات في مصر، رسالة للحصول على درجة الدكتوراة في الحقوق، جامعة المنوفية، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، قسم الاقتصاد، ٢٠٠٢ م.
- ٢- د / أحمد صالح الصعيدي، الآثار الضريبية للتضخم، جامعة المنوفية، كلية الحقوق، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد رقم ٣٥ يونيو ٢٠١٢م، الجزء الثاني .
- ٣- د / الوليد طلحة، العبء الضريبي، إصدارات صندوق النقد العربي، موجز سياسات: العدد التاسع، ديسمبر ٢٠١٩م.
- ٤- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (حضر) - سبتمبر ٢٠٢٣ - إصدار أكتوبر ٢٠٢٣ م .
- ٥- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، من أهم مؤشرات الدخل والإنفاق والاستهلاك عام ٢٠١٧م/٢٠١٨م .
- ٦- د / إبراهيم عبدالعزيز النجار، إمكانية الإرتقاء بالإمتثال الطوعي في المجتمع الضريبي " دراسة مقارنة"، جامعة مدينة السادات، كلية الحقوق، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد (٥)، العدد (١)، يونيو ٢٠١٩ م .
- ٧- إيمان محمد عبداللطيف، العلاقة بين معدلات التضخم ومعدلات النمو الاقتصادي بالتطبيق علي الحالة المصرية خلال الفترة (١٩٦١م - ١٩٨٠م)، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثالث، الرقم المسلسل للعدد ٨٤، يوليو ٢٠٢٠ م .
- ٨- تعبئة الإيرادات في البلدان النامية، وثيقة خاصة بصندوق النقد الدولي أعدتها إدارة شئون المالية العامة، ٢٦ يناير ٢٠١١ م .
- ٩- د/ جهاد أحمد نور الدين عباس، وحسام الدين أحمد عبدالمنعم "أثر تغيرات سعر الصرف على مستوى معيشة الأسرة المصرية"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية المجلد ٢، العدد ١، ٢٠١٨ م .
- ١٠- د/حسام الدين محمد عبدالقادر، نمذجة الاقتصاد الخفي وعجز الموازنة العامة في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة جامعة عين شمس، المجلد ٤٨، العدد ٣، ٢٠١٨ م .
- ١١- د/ رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر " أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م .

- ١٢- محمد محمد علي هاشم، الطاقة الضريبية ومشاكل قياسها محاسبياً، رسالة دكتوراه في الفلسفة في المحاسبة، كلية التجارة جامعة أسيوط، يناير ١٩٨٢ م .
- ١٣- د/ منال عفان، أثر الاقتصاد غير الرسمي على التفاوت في توزيع الدخل في الدول النامية: دراسة حالة لمصر، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، الجزء الثالث، يناير ٢٠١٨ م .

- 1- Abdel Zaher, Hassan, Bitter options for Egypt as tax evasion persists, the Arab weekly, 20 sep, 2018,
<https://www.thearabweekly.com/bitter-options-egypt-tax-evasion-persists>.
- 2- Caballe, Jordi and Panades, Judith, "Inflation, tax evasion, and the distribution of consumption," Journal of Macroeconomics, Elsevier, vol.26(4), 2004, pp.567-595,
<https://ideas.repec.org/a/eee/jmacro/v26y2004i4p567-595.html>
- 3- Elshamy, Hany M. "MEASURING THE INFORMAL ECONOMY IN EGYPT." Int. j. of Social Science and Economic Research 3, no. 2 (February 2018): ijsser.org/more2018.php?id=52,
<http://ijbmer.com/docs/volumes/vol6issue2/ijbmer2015060202.pdf>.
<https://fxtop.com/en/inflation-calculator>.
- 4- Kolster, J., 'Addressing informality in Egypt, Working Paper: North Africa Policy Series, Africa, https:// Development Bank (2016), p.1 – 48,
https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/Working_paper_-_Addressing_informality_in_Egypt.pdf.
- 5- medina, leandro and Schneider, Friedrich, Shadow Economies Around the World: What Did We Learn Over the Last 20 Years?, IMF working paper, African department, WP/18/17, January 2018,
<https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/WP/2018/wp1817.ashx>.
- 6- Mohamed soliman, "Egypt's informal economy: An ongoing cause of unrest", Journal of International Affairs, 73, No2, Oct 29, 2020,
<https://jia.sipa.columbia.edu/news/egypts-informal-economy-ongoing-cause-unrest>.
- 7- today staff, Egypt prepares to issue law merging informal economy with legal system, Tue, 06 Aug 2019,
<https://www.egypttoday.com/Article/3/73635/Egypt-prepares-to-issue-law-merging-informal-economy-with-legal>